

الإرتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة "دراسة مقارنة لسياسات الحفاظ على التراث العمراني"

محمد عبد الفتاح أحمد العيسوي
مدرس بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة الفيوم
البريد الإلكتروني: mae03@fayoum.edu.eg

ملخص البحث:

يعبر التراث الحضاري عن كل ما ورثه الشعوب عن الآباء والأجداد من منجزات ثقافية وحضارية اكتسبت قيمة نوعية أثبتت قيمتها وأصلاتها في مقاومة قوى التغيير فصارت مرجعا بصريا أصبح كأحد ركائز الطابع المعماري والهوية للمجتمعات، فأصبح التراث عامل مشترك بين كافة الشعوب مهما اختلف عمر حضارتها. ويتعرض التراث الحضاري المعماري للعديد من المؤثرات الخارجية الإيجابية التي تعطي له القيمة، والسلبية المسببة للتلف، فكان لابد من التعامل مع تلك المؤثرات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية من خلال فعل مزدوج يتضمن صيانة مخزون التراث وحمايته وكذلك الإستفادة من ذلك المخزون وتوظيفه كأداة فعالة في التطوير والإبداع التشكيلي والمعماري والعمراني. وتعتبر سياسة الإرتقاء سياسة التنمية الشاملة للنطاقات التراثية على كافة محاورها والتي تتمثل في منهجين أساسيين:

١- الحفاظ كمدخل للإرتقاء بالنطاقات التراثية.

٢- إعادة إستخدام التراث وتوظيفه كمحور للحفاظ ومدخل للإرتقاء.

وتهدف الورقة البحثية إلى دراسة مقارنة لسياسات الإرتقاء والحفاظ على النطاقات التراثية في عدد من الدول ذات المخزون التراثي الحضاري وتقييم تجارب الإرتقاء بها وذلك لاستنتاج واستخلاص العوامل ذات التأثير الإيجابي والسلبى لسياسات الإرتقاء والحفاظ على النطاقات التراثية لدورها الفعال في تقييم التجارب المستقبلية المماثلة.

فالإرتقاء بالنطاقات التراثية والحفاظ على محتواها العمراني والتاريخي يتطلب وجود هيكل أساسي من السياسات والإستراتيجيات القانونية والإدارية والمالية والإعلانية التي تضمن نجاح مشاريع الإرتقاء، كما تتطلب أيضا التعاون على المستوى الدولي للإستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في الدول المختلفة، حيث يتضح من الدراسة البحثية الدور الفعال للتعاون الدولي في مجال الحفاظ من خلال البرامج الدولية وانعكاس الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية على تلك البرامج والسياسات في مقتضيات الحياة العصرية.

وتعتمد الدراسة البحثية في منهجها على التكامل ما بين المنهج الإستقرائي التحليلي والمنهج التطبيقي من خلال التكامل بين ثلاثة أجزاء رئيسية بالورقة البحثية تتابع على النحو التالي:

الجزء الأول: التعاريف الأساسية للتراث المعماري والعمراني وإلقاء الضوء على العوامل والمشاكل التي يتعرض لها ودور الجهات الرسمية وغير الرسمية واتجاهاتها في التعامل مع التراث المعماري وتطوره لاستخلاص العوامل الرئيسية لتشكيل ملامح النطاقات التراثية.

الجزء الثاني: عرض لأهم السياسات العامة للإرتقاء والحفاظ على المناطق التراثية.

الجزء الثالث: دراسة تحليلية مقارنة للسياسات المتبعة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني للدول العربية وعرض ودراسة المشاريع المنفذة في مجال الحفاظ والإرتقاء بالنطاقات التراثية لهذه الدول والتي تشمل: مدينة القاهرة الفاطمية – مدينة صنعاء – مدينة فاس – جدة القديمة – مدينة القيروان.

الكلمات الداله: الحفاظ – التراث المعماري والعمراني – سياسات الحفاظ العمراني – الموثيق الدولية للحفاظ.

١- تمهيد : التراث المعماري والقيمة:

١-١ مفهوم وتطور التعامل مع التراث:

التراث هو العامل المشترك بين كافة الشعوب مهما اختلفت عمر حضارتها، ويعرف التراث^١ بأنه الرصيد أو المخزون ذو القيمة في مجتمع ما والذي يتميز بالصمود والاستمرارية وقبول المجتمع له سواء أكان من المقتنيات أو التقنيات وخلافه، ومن هذا المنطق يمكن تعريف التراث المعماري بأنه كل ما شيده الأجداد من معالم حضارية من مباني منفردة أو عمائر مجمعة سواء أكانت كاملة أو ناقصة تتميز بطابع وطرز غالب عليها بالنسبة للمواد أو الفنون المستخدمة بها. ويتمثل التراث المعماري بمعناه الشامل في العناصر التالية:

١- بيئة مكانية شاملة: كتجمع عمراني أو مدينة عامرة أو مهجورة.

٢- موقع شامل: يحوى مجموعة مباني وحيزات وممرات.

٣- موضع محدد: كمكان يحوى مبنى أو أكثر فى تشكيل له علاقة بصرية معينة.

٤- مبنى معين: قائم منفرد بذاته.

أما النطاق التراثي^٢ فيعرف بالحيز المتجانس والذي يتميز بصفة أو طابع معين، ومن هذا المنطلق تعرف النطاقات ذات القيمة التراثية بالحيزات الحضارية المتجانسة التي تزخر بمجموعة من المفردات التراثية الواقعة تحت مسمى قانون حماية الآثار وتحتوى على القيم الدالة على خصائص المجتمع كالتقويم العمرانية والخصائص المعمارية والعادات والتقاليد.....إلخ.

ويمكن تلخيص أنواع المباني والمفردات التراثية فى الأنواع التالية:

١- مباني أثرية.

٢- مباني بناها بعض المعماريين المشهورين وأصبحت جزء من التراث المعماري.

٣- مباني تمثل حقبة أو مراحل ذات قيمة وتعتبر تسجيلاً لها.

٤- المباني التي تعكس العمارة المحلية التقليدية لمنطقة ما وتمثل طابعها الخاص.

٥- المباني التي تحمل قيمة رمزية لإرتباطها بتاريخ الشعوب.

ولقد دعت المنظمات الدولية والمنظمات والهيئات وغيرها لأهمية التراث المعماري وحثت على ضرورة الحفاظ عليه، وقد جاء هذا الوعي على شكل مواثيق دولية صريحة ومكتوبة أقرتها منظمات دولية وثقافية وسياسية برز نشاطها من خلال إجتماعاتها وندواتها والتي مرت بعدة مراحل وسنوات مختلفة، ويوضح جدول رقم (١) ذكر لتلك المنظمات وأهم أدوارها ونشاطاتها تجاه التراث متدرجا مع الفترات الزمنية المتتالية.

جدول رقم (١): التدرج الزمني ودور الهيئات للحفاظ التراثي:

العام	المنظمة / الهيئة / إلخ	أبرز الأنشطة والقرارات
عام ١٩٣١م	ميثاق أثينا	تحديد المبادئ الأساسية لحماية وترميم المباني القديمة، واتخاذها شكلا ملموسا في الوثائق الوطنية.

^١ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، إعادة الإحياء العمراني كركيزة للإستدامة مع ذكر خاص لمناطق التراث العمراني، رسالة دكتوراه،

جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

^٢ المرجع السابق.

عام ١٩٤٥م	برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (UNESCO)	تم توفير التعاون الدولي في مجال الحفاظ على التراث من خلالهم والذي بدأ نشاطهم الفعلي في الستينات.
عام ١٩٦٤	المؤتمر الدولي الثاني للمباني التاريخية في فينسيا	إعلان ميثاق البندقية والذي تضمن عدة مواد على سبيل المثال: ١- ترميم المباني التاريخية يستعين بالعلوم والأساليب التقنية. ٢- الغرض من ترميم المباني التاريخية حمايتها. ٣- مواقع المباني الأثرية يجب أن تحظى برعاية خاصة. ٤- جميع أعمال الصيانة والترميم لابد من وجود وثائق دقيقة. ٥- إعادة توظيف المباني الأثرية كوسيلة لضمان الحفاظ عليها.
عام ١٩٧٥	الجمعية العمومية لأيكوموس: ندوة أيكوموس الدولية (المركز الدولي للآثار في وارسو ICOMOS)	إصدار قرارات الحفاظ على المدن التاريخية الصغيرة. (تمثل تغييرا حقيقيا في مفهوم التراث حيث إمتد ليعطي مدن تاريخية كاملة وليس فقط مباني تذكارية)
عام ١٩٨٠	هيئة ^٣ (ICCROM)	مؤتمر أنقرة وضعت عدة توصيات للحفاظ على المباني الأثرية، منها على سبيل المثال: ١- دراسة التربة والمباني المحيطة بالآثر. ٢- دراسة أسباب التلف والدمار. ٣- دراسة أهمية الموقع ونوع الحماية المطلوبة. ٤- عدم استخدام الآثر لأي وظيفة طوال فترة الترميم. ٥- أن تكون الدراسة عملية ومبنية على موازنة مادية واضحة.
عام ١٩٨٢	لجنة أيكوموس الندوة الثالثة للأمريكتين - المكسيك بعنوان "إعادة إحياء المستقرات الصغيرة"	إمتداد للاهتمام العالمي الذي بدأ مع قرارات ندوة أيكوموس الدولية عن الحفاظ على المدن التاريخية الصغيرة، ويمكن إعتباره تمهيدا لميثاق واشنطن للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية لعام ١٩٨٧.
عام ١٩٨٧	الجمعية العامة لمنظمة أيكوموس الدولية	ميثاق أيكوموس للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق العمرانية (ميثاق واشنطن)، وتعتبر بنود هذا الميثاق متسعة بشكل مقصود لتغطي التنوع في مناهج التنمية العمرانية والطرق المختلفة للتخطيط وحماية المناطق العمرانية التاريخية التي يمكن أن تتبناها دول العالم المختلفة.
عام ١٩٩٩	ميثاق السياحة الثقافية الدولية (المكسيك)	أعطى رؤية عن التراث تتوافق مع التغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين وما صاحبها من تأثيرات لقوى العولمة على كل مجالات الحياة بما فيها السياحة والحفاظ على التراث الحضاري للمدن، والذي ضم ستة مبادئ يندرج تحتها العديد من البنود.

^٣ المركز الدولي للدراسات والصيانة والترميم للممتلكات الثقافية، المقر: روما - إيطاليا.

وبصفة عامة فإن ميثاق السياحة التراثية الدولية^٤ هو آخر ما وصل إليه التطور الفكري لمبادئ ومفاهيم التراث والحفاظ الحضاري نظرا لما قرره من تغيير في مفهوم التراث بحيث لا يقف عند حدود العناصر المادية للتراث من مباني وشوارع وحدائق وحتى عناصر التشكيل الطبيعي للأرض بل تمتد إلى ممارسات المجتمع الثقافية والاجتماعية وحتى التقاليد المتعددة داخل المجتمع الواحد، وقد ظهرت أهمية تلك الموائيق المتتالية نظرا لما أصبح يتعرض له التراث من المشاكل العديدة والتي يمكن إلقاء الضوء عليها في الجزء التالي للبحث.

١-٢ المشاكل التي يتعرض لها التراث المعماري والعمراني:

يتعرض التراث المعماري والعمراني للعديد من المشكلات والتي تؤثر عليه سلبا سواء على المستوى المادي أو المستوى البصري أو كليهما معا، وتؤدي في النهاية إلى تدمير وضياح هذا التراث سواء على المدى القصير أو البعيد، ولذلك كان لا بد من تحديد هذه المشكلات وأسبابها الرئيسية كأحد المداخل الأولية في التعامل مع التراث والحفاظ عليه، ويمكن تصنيف هذه المشكلات في العناصر التالية:

- ١- مشكلات تتعلق بالعامل البشري.
- ٢- مشكلات بيئية.
- ٣- مشكلات إقتصادية.
- ٤- مشكلات سياسية.
- ٥- مشكلات تنظيمية وتقنية.

ويوضح جدول رقم (٢) أهم عناصر تلك المشكلات والظواهر المترتبة عليها وآثارها عليها.

جدول (٢): المشكلات والظواهر المترتبة على المباني الأثرية المتعلقة بالعامل البشري:

م	المشكلات	الظواهر السلبية المترتبة
أولاً: مشكلات تتعلق بالعامل البشري:		
١	هجرة السكان الأصليين للمناطق التراثية إلى مناطق أخرى حديثة بسبب عدم إمكانية تلبية المتطلبات الأساسية للسكان بالمناطق التراثية.	تغيير التركيب الاجتماعي للمناطق التراثية ليحل محل السكان الأصليين سكان آخريين بمستوى أقل حضارياً لا تنتمي إلى الموقع وغير مؤهلة للتعامل مع هذه النوعية من المباني مما أدى إلى تدهور المنطقة وضعف الارتباط بين السكان وبين التراث المعماري المحيط بهم.
٢	سوء الاستخدام واللامبالاه مع هذه المباني نتيجة انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي والحضاري لقاطني هذه المناطق.	قصور وإنعدام الوعي لديهم بالأهمية التراثية والتاريخية والجمالية للمباني. تدمير العناصر الداخلية للمباني وتلفها.
٣	إهمال أعمال الصيانة الدورية اللازمة للحفاظ على هذه المباني نتيجة انخفاض المستوى الإقتصادي للسكان وعدم قدرتهم على تحمل نفقات الصيانة العالية.	التأثير الضار على هيكل المباني والواجهات مع الوقت وإستمرار الأعطال الضارة بالمباني مثل أعطال الصرف الصحي وخلافه.
٤	الإهتمام بالمباني التراثية كوحدات منفصلة عن الإطار العمراني المحيط.	التأثير السلبي على الصورة البصرية المتكاملة وتغيير شخصية المبنى كجزء من العمران المحيط.

⁴ J. Strike, *Architecture in Conservation – Managing Development at Historic Sites*, Routledge, London, 1994.

٥	إنعدام الإستخدام لبعض المباني نتيجة سوء حالتها أو هجرة مالكيها إلى مكان آخر.	■ توقف أعمال الصيانة والتعرض للإهمال والتعديلات مع الوقت.
٦	التعدي على النمط المعماري بالتدخل بالحذف أو تعديل بعض الأجزاء.	■ تغيير شخصية المبنى بالتعديلات والإضافة سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي أو كليهما معا.
٧	إضافة المستحدثات التكنولوجية مثل وحدات التكييف أو ما شابه من إعلانات ضوئية وخلافه.	■ عدم مراعاة جماليات المبنى وتشويهه وما يصاحب ذلك من تكسير بالحوائط وخلافه.
٨	إجراء أعمال الصيانة الغير مدروسة مثل إعادة تشطيب الواجهات بأساليب غير مدروسة ومعتمدة فنيا.	■ تشويه وطمس الأثر وطابعه المعماري المميز.
٩	ضعف إدراك القيمه الجمالية والتاريخية للمبنى.	■ عدم القدرة على ترجمتها إقتصاديا وإتجاه بعض الملاك لإحداث تلفيات متعمدة لهدم المبنى والإنتفاع بالأرض إقتصاديا.
١٠	عدم إتباع الإشتراطات الدولية العلمية عند صيانة وترميم الأثر.	■ الإهمال غير المتعمد مما يؤدي إلى تلف الأثر أو أجزاء منه.

ثانيا: مشكلات بيئية:		
١	تذبذب منسوب المياه الجوفيه.	■ يؤثر على أساسات المباني ويؤدي إلى حدوث هبوط غير متساوي لبعضها ويمثل خطرا كبيرا عليها.
٢	الظواهر الطبيعية الطارئة مثل الزلازل أو السيول أو الأعاصيرإلخ.	■ تسرب ورشح المياه خلال الحوائط نتيجة إرتفاع منسوب المياه الجوفية.
٣	عدم مقاومة بعض المواد المستخدمه بالمبنى للغازات والأثرية والفطريات والبكترياإلخ.	■ تدمير كلي أو جزئي للمباني الأثرية لكونها غير مصممه لتحمل هذه العوامل.
٤	تتابع عمليات التمدد والإنكماش الناتجة عن التغيرات المستمرة لدرجات الحرارة.	■ تلف هذه الأجزاء من المبنى بصورة تهدد سلامة المبنى عند تفاقمها.
٤	تتابع عمليات التمدد والإنكماش الناتجة عن التغيرات المستمرة لدرجات الحرارة.	■ حدوث الشروخ والتشققات التي قد تزيد مع الوقت بصورة تهدد سلامة المبنى.

ثالثا: مشكلات إقتصادية:		
١	إرتفاع قيمة الأراضي (Land Value) بالمدن خاصة مناطق وسط المدينة.	■ تشجيع التعديلات على المباني الأثرية التراثية بالهدم والتدمير والتي غالبا ما تتركز في هذه المناطق.
٢	نقص مصادر التمويل اللازم لمشروعات الإرتقاء بالمناطق التراثية عمرانيا ومعماريا.	■ عدم القدرة على المتابعة المستمرة لأعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة لهذه المباني.

٣	قصور الإمكانات الحكومية عن الإرتقاء بهذه المناطق لعدم وجود ميزانيات كافية ولإعتبار ذلك من غير الضروريات خاصة في الدول النامية.	■ الإهمال الحكومي المطلوب لهذه المباني والمناطق وعدم الإشراف الحكومي الكافي واللازم لحمايتها.
٤	عدم وجود وحدات سكنية بديلة أو تعويض مادي مناسب في الرغبة في تفريغ هذه المناطق.	■ تفاقم مشكلة الإسكان وتهديد هذه المناطق بإستمرار ظهور العشوائيات وخلافه.

رابعاً: مشكلات سياسية:		
١	غياب القوانين والتشريعات اللازمة للحفاظ على الأبنية الأثرية وخاصة فيما يتعلق بال عمران المحيط بها.	■ ساعد على التعدي على الأبنية الأثرية وذلك لضعف العقوبة المطبقة في حالات التعدي أو الهدم أو الإضرار المتعمد مما يجعله غير رادع إلى جانب عدم تطبيقه في كثير من الأحوال لتتحول هذه التعديات إلى أمر واقع لا يمكن إزالته.
٢	تعامل القانون مع المبنى الأثري بنفس الأحكام التي يتعامل بها مع الأثر الفني على الرغم من اختلاف طبيعة كلا منهما والبيئة المحيطة به.	
٣	عدم وجود تشريعات تنظم دور المحليات في صيانة الأبنية الأثرية وذات القيمة وحماية البيئة المحيطة بها.	
٤	عدم وجود قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم أعمال البناء داخل المناطق التراثية التاريخية.	■ إرتفاع العمائر الحديثة داخل المناطق الأثرية وبالتالي الإضرار بأساسات وحوائط المباني التراثية القديمة وتشويه الصورة البصرية وتغيير تشكيل البيئة التراثية ذاتها.

خامساً: مشكلات تنظيمية وتقنية:		
١	قيام بعض أجهزة الدولة بتأجير المباني الأثرية والتاريخية.	■ عدم النظر والإهتمام بنوعية هذه الوظائف التي قد لا تتسجم مع المبنى وتضر به.
٢	عدم وجود الأجهزة الفنية المؤهلة والمدرّبة القادرة على تنفيذ أو متابعة تنفيذ مشاريع الحفاظ على المناطق التراثية.	■ إجراء أعمال الصيانة والترميمات من غير ذوي الخبرة مما يعرض هذه المناطق والمباني للتلف والضرر.
٣	عدم وجود هيئات ومعاهد فنية متخصصة في تخريج العاملين بالترميم المعماري.	■ الإعتماد على المرممين الأثريين رغم إختلاف طبيعة المبنى كأثر عند ترميمه عن اللوحات أو البلاطات أو التماثيل وغيرها من الآثار الفنية.
٤	السماح بدخول النقل الآلي بمختلف أنواعه وأحجامه (أتوبيس / سيارة / موتوسيكل) إلى	■ هذه المناطق أقيمت قبل إختراع السيارة وكان الإنتقال وقتها بالدواب أو العربات التي تجرها الدواب وبالتالي فقد كانت

المناطق التاريخية وما يسببه من ضرر بالغ فيها.	عروض ومسارات الشوارع في صورة تتناسب مع حجم الحركة وسرعتها، ولكن مع إنتشار السيارات وتغير التكوين الإجتماعي لهذه المناطق أصبحت مسألة دخول السيارة إلى داخل هذه المناطق واحدة من أبرز المشاكل نظرا لما تسببه من أضرار بالمباني التاريخية سواء بسبب الإهتزازات أو بسبب الغازات الكبريتية الناتجة عن العادم.
---	--

٢- سياسات الإرتقاء بالمناطق التراثية:

تعتبر سياسة الإرتقاء هي سياسة التنمية الشاملة للنطاقات التراثية على كافة محاورها طبقا لظروف كل نطاق وإستراتيجية الإرتقاء المطبقة فيه. وسيعرض هذا الجزء أهم وأبرز السياسات المتبعة وخاصة للنطاقات التراثية الواقعة في قلب المدينة القديم حيث سيتم دراسة:

١- مدخل الحفاظ للإرتقاء بالنطاقات التراثية.

٢- إعادة إستخدام التراث وتوظيفه كمحور ومدخل للإرتقاء.

٢-١ مدخل الحفاظ للإرتقاء بالنطاقات التراثية:

يهدف الحفاظ التاريخي إلى صيانة إستمرارية كلا من المجتمع والصورة التاريخية التي كونتها عناصره، فقد حدد لينش^٥ (Lynch) إلى أن الحفاظ يهدف إلى تنمية إحساسنا بالتاريخ وإثراء تصورنا للزمن، كما فرق^٦ (Apple yard) بين الحفاظ السطحي والعميق، فالحفاظ السطحي يهدف إلى المظهر الخارجى وطابع المنطقة التاريخية ومظهرها، فى حين يهدف الحفاظ العميق إلى حفظ مباني المناطق التاريخية ومكوناتها بالإضافة إلى تحسين البيئة الشاملة والإرتقاء بها وتمييزها.

ويمكن من خلال ذلك التوصل إلى مفهوم الحفاظ بأنه العملية التي تشمل كل الإجراءات والأساليب التي توفر للموروث البقاء لأطول مدة ممكنة ليؤدي دورا في حياة المجتمع الذي يتعايش معه. ويمكن تقسيم الحفاظ طبقا لمقياسه وأهدافه إلى مستويين رئيسيين:

أولاً: الحفاظ المعماري:

وهو عملية حماية المنشآت والمفردات المعمارية ذات الخواص التاريخية أو الثقافية أو البصرية إلخ وصيانتها وإصلاحها لإزالة التشويه الذي يعثر بها نتيجة تغير البيئة العمرانية المحيطة.

ثانياً: الحفاظ الحضري:

ويعني الإدارة الواعية التي تحدد إستراتيجيات رعاية وصيانة النسيج العمراني الحضري ذو الطابع التراثي والذي يتمثل في التشكيلات البنائية التراثية والفراغات الحضرية والساحات العامة وتنسيق المواقع وذلك لضمان فعالية إستمرارية إستعمال النسيج الحضري الموروث.

⁵ Bernard Feilden, **Conservation of Historic Buildings**, Butterworth and Co., LTD, England, 1982.

^٦ صباح يحيوي، الأصالة في مشروعات الحفاظ المعماري والعمراني ودور الوثائق والتوصيات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

والحفاظ بصفة عامة يهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على النطاقات التراثية ذات القيم التاريخية والحضرية سواء أكان على المستوى العمراني أو على مستوى المفردات المعمارية ويوضح شكل رقم (١) مفهوم عمليات الحفاظ بالنطاقات التاريخية. وتتعدد أهداف الحفاظ العمراني على النطاقات التراثية والتي يمكن تقسيمها طبقاً للهدف الرئيسي كما يلي:

أولاً: الأهداف الجمالية والرمزية:

- وقاية النطاقات التراثية من عوامل التدهور.
- الحفاظ على شخصية المدينة بمناطقها ومبانيها القديمة.
- إيجاد الحلول المناسبة للعلاقات التبادلية بين المباني التراثية والمعاصرة.

ثانياً: الأهداف التاريخية والثقافية:

- الحفاظ على الإستمرارية الحضارية بنقل المعاني الثقافية والحضارية عبر الأجيال.
- عدم إحداث فجوة في إستمرارية المدينة كشخصية متطورة والحفاظ على التسلسل التاريخي لها.
- الحفاظ على نسيج عمراني متميز يمثل تراكبات الإبداع الإنساني عبر العصور.

ثالثاً: الأهداف الاقتصادية:

- تنمية الموارد السياحية.
- توفير جزء من الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الحفاظ والصيانة.
- إعادة الحياة للمباني التراثية.

رابعاً: الأهداف الإجتماعية:

- تنمية الوعي بأهمية الجذور التاريخية التراثية والأسلوب الأمثل للتعامل معها.
- تطوير برامج المشاركة الشعبية وتشجيع الجهود الذاتية.

الحفاظ في المناطق التاريخية

الحفاظ على الطابع الحضاري وحماية المباني الأثرية



شكل رقم (١): مفهوم عمليات الحفاظ بالنطاقات التراثية

٢-٢ إعادة استخدام التراث وتوظيفه كمحور ومدخل للإرتقاء:

لا يمكن إهمال العامل الإقتصادي كأحد أهم العوامل المؤثرة على عمليات الإرتقاء بالنطاقات التراثية خاصة في الدول النامية والتي تعجز ميزانيتها عن توفير التمويل الكافي واللازم للإرتقاء بالنطاقات التراثية بها. ولذلك ظهرت ضرورة إيجاد مداخل أخرى لعمليات الإرتقاء عن طريق توفير التمويل الذاتي لهذه المشروعات عن طريق إعادة المبنى التراثي إلى حيز الحياة مرة أخرى سواء بإعادة إستخدامه في نفس وظيفته الأصلية أو بإعادة توظيفه في إستخدام آخر يلائم إمكانياته، ويوضح شكل رقم (٢) الجوانب الأساسية لمفهوم إعادة توظيف المناطق التراثية والتاريخية.

- تحسين شبكات البنية الأساسية. - تقليل نسبة التلوث.	الجانب البيئي	المفهوم الشامل لعمليات إعادة توظيف المناطق التاريخية
- تحسين الشكل المعماري للمباني والأجزاء المتدهورة. - إصلاح الهيكل الإنشائي للمباني.	الجانب المعماري	
تطوير البيئة العمرانية وتنسيق الموقع.	الجانب العمراني	
- تحسين ورفع مستوى البيئة المعيشية للسكان. - الإرتقاء بسلوكهم وعاداتهم وغرس الوعي الحضاري.	الجانب الاجتماعي	
رفع المستوى الإقتصادي للسكان من خلال تطوير أعمالهم الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.	الجانب الإقتصادي	

شكل رقم (٢): الجوانب الأساسية لمفهوم إعادة توظيف المناطق التراثية والتاريخية

ويكمن الهدف الرئيسي لإعادة إستخدام المباني التراثية في الحفاظ على هذه المباني بالصورة التي تليق بقيمتها التاريخية والفنية وذلك عن طريق أهداف فرعية تتمثل في:

- ١- توفير عائد مناسب يغطي تكاليف صيانة هذه المباني وإيجاد قاعدة إقتصادية للنطاق.
- ٢- إعادة تكامل الأثر مع محيطه الحالي بتوظيفه فيما يخدم إحتياجات المجتمع المحيط.
- ٣- إيجاد نوع من التعاطف بين المبنى الأثري والمتعاملين معه.
- ٤- تزويد النطاقات التراثية بالأحياء القديمة المتدهورة بالخدمات اللازمة لها دون الحاجة إلى إقامة مباني جديدة.
- ٥- إستغلال الآثار كنقطة جذب سياحية وإستثمارها لتنمية المحيط العمراني.
- ٦- إيجاد إشراف دائم على هذه الأبنية عن طريق المستخدمين والمنفعين.
- ٧- رفع وتدعيم القيمة الإجمالية للمبنى.
- ٨- ضمان إستمرارية أعمال الصيانة والنظافة.....إلخ.
- ٩- المشاركة في تنمية المجتمع المحيط بما يدعم الحفاظ على الطابع العمراني التراثي للنطاق.

٣- التجارب العالمية للإرتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة:

وسيتم في هذا الجزء إستعراض لعدد من مشاريع الحفاظ والإرتقاء لبعض الدول التي تميزت بالتراث المعماري والعمراني الثري، وقد تم إختيار مشاريع الدول العربية التي تميزت بالتراث العمراني الثري والتي ساهمت في أغلبها المنظمات الدولية، حيث سيتم فيها دراسة الخلفية التاريخية والجهات المشاركة بالإدارة والتمويل وإستعراض لأهداف

وبرنامج هذه المشاريع، وتحليل هذه التجارب في سبيل التوصل إلى عوامل نجاحها واستخلاص المعايير التي يمكن على أساسها تقييم المشاريع المماثلة بالدول العربية، حيث تشمل هذه المشاريع مايلي:

- ١- الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة - اليمن.
- ٢- الحفاظ على مدينة فاس القديمة - المملكة المغربية.
- ٣- الحفاظ على مدينة جدة القديمة - المملكة العربية السعودية.
- ٤- الحفاظ على القاهرة الفاطمية - جمهورية مصر العربية.
- ٥- الحفاظ على مدينة القيروان - تونس.

١-٣ الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة - اليمن:

تمثل العمارة اليمنية نموذجاً متميزاً لعمارة فريدة من نوعها في العالم تعبر عن لغة معمارية معبرة عن قيم وأصول نابعة من البيئة والتراث الثقافي والحضاري الخاص بالمجتمع اليمني وتضم مدينة صنعاء القديمة ما يقرب من ١٠٦٠ مسجداً و ١٢ حمام و ٦٥٠٠ مسكن بنيت كلها قبل القرن الحادي عشر تقع في وادي جبلي على إرتفاع ٢٢٠٠متر. كما يوضح شكل رقم (٣) نماذج من أهم معالم المدينة التاريخية.



شكل رقم (٣-ب): الجامع الكبير



شكل رقم (٣-أ): ساحة الجامع الكبير

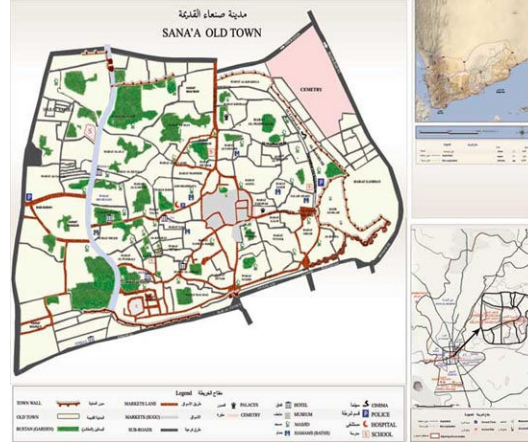


شكل رقم (٣-د): قصر غمدان بصنعاء القديمة - اليمن



شكل رقم (٣-ج): باب اليمن بساحة الجامع الكبير

وتنقسم مدينة صنعاء إلى جزأين متباينين في التخطيط، شكل رقم (٤)، الجزء الحديث يقع خارج أسوار المدينة القديمة مقسم إلى أحياء تخطيطية حديثة، أما مدينة صنعاء القديمة فتتميز بطابعها المعماري التقليدي الذي يبتعد تماماً عن الإفتعال أو التقليد، شكل رقم (٥). كما يعكس تنظيم المدينة وتخطيطها الطريقة الهرمية المتدرجة من العام إلى الخاص.



شكل رقم (٤): تخطيط مدينة صنعاء القديمة - موقع الجامع الكبير شكل رقم (٥): الطابع المعماري لمنازل صنعاء القديمة

ويمكن ذكر أهم المحددات والسمات العمرانية لمدينة صنعاء القديمة كالتالي:

- ١- النمو الذاتي للنسيج الحيوي:
فالسكان بطبيعتهم لا يميلون إلى تغيير نمط الحياة والعمارة والتخطيط حيث تتميز كل محاولة بناء جديدة بخصائص العمارة التقليدية المتوافقة مع إحتياجاتهم المعاصرة بطابع جميل محلي ساعد على توفر إشراف إداري متفهم لتكامل النسيج الحيوي مع إمكانيات العمارة والتخطيط بالمدينة لتوفير إحتياجات السكان.
- ٢- توزيع المناطق الخضراء توزيعاً متجانساً:
حيث تنتشر المناطق الخضراء موزعة توزيعاً منظماً على المدينة في شكل بساتين تعتبر بمثابة رئات وعناصر جمالية للمناطق السكنية الكثيفة.
- ٣- الصبغة المستمرة غير المكلفة:
إعتمد السكان على صيانة منازلهم في المناسبات والاعياد وإعادة طلائها لتظهر بشكل جميل، كما إهتم السكان بالزخارف الجصية والنوافذ الملونة وحب التجديد والجمال لدى السكان مما ساهم على إستمرار هذه المدينة بشكلها التقليدي حتى اليوم.
- ٤- توفر خبرات الترميم:
حيث أن جميع خبرات الترميم بالمدينة يتوارثها عمال البناء العاديون وتدخل ضمن أعمالهم العادية.
- ٥- الإحتياجات المعيشية:
تقوم أسواق مدينة صنعاء القديمة ببيع المنتجات بشكل مكثف بالإضافة إلى الخدمات الأخرى (تعليمية - طبية -إلخ).
- ٦- الإشراف الإداري الواعي:
حيث ساعد تفهم الإدارة لأهمية النسيج الحيوي على تيسير مهمة المحافظة على المدينة وتميزها بوعيتها للقيمة التاريخية والمعمارية للمدينة.

ولقد عانت المدينة من العديد من المشكلات العمرانية التي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- ١- المياه الجوفية الناتجة من الرشح من أنابيب المياه والتي تسبب الشروخ والإنهيارات.

٢- سوء الظروف المعيشية بالشوارع مثل إنتشار القمامة ومخلفات الحيوانات وخلافة مما يؤدي إلى هجرة السكان إلى مناطق أخرى.

٣- إعاقة الحركة في الطقس الممطر بسبب الأرض الطينية.

٤- الإختناق الناشئ عن إنتظار السيارات في الشوارع الضيقة مما يعيق حركة المشاة والسيارات. مشروع الحفاظ العمراني على مدينة صنعاء القديمة:

■ مكان وتاريخ المشروع: مدينة صنعاء - اليمن.

■ أنجز جزئيا سنة ١٩٨٧ ومازال قيد التنفيذ.

■ الجهات المنفذة والداعمة: الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في اليمن.

■ المكتب التنفيذي للحفاظ على صنعاء القديمة.

■ دعم من اليونسكو ومؤسسات خارجية أخرى.

■ برنامج المشروع: تحديث شبكة التغذية بالمياه وشبكة الصرف الصحي وإدخال خطوط الهاتف والكهرباء.

■ ترميم وإعادة إستخدام المباني المهجورة.

■ رصف بعض الأحياء من المدينة.

■ دعم وتوجيه مشاريع الصيانة التي يقوم بها الأفراد داخل المدينة القديمة.

■ تدريب المعماريين والحرفيين اليمنيين على أيدي خبراء أجانب في الصيانة

المعمارية مما يتيح لهم مواصلة عملهم بإقتدار.

■ تحسين الخدمات وتوفير الشروط الصحية لوقف تدهور الظروف المعيشية في أحياء المدينة القديمة.

■ مشروع التطوير الحضري لصنعاء بدعم مستمر من البنك الدولي عن طريق

المساهمة في بناء أربع مشاريع سكنية جديدة تستوعب الزيادة السكانية بحيث

لا تهدد المدينة القديمة وتحقق متطلبات سكنية وبيئية عالية.

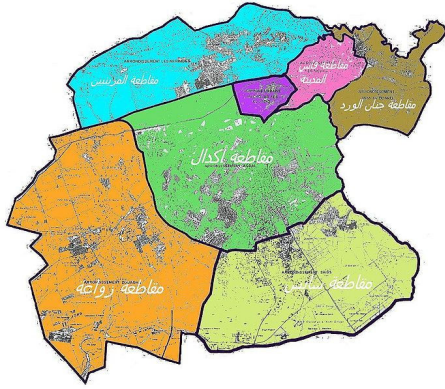
٣-٢ الحفاظ على التراث المعماري لمدينة فاس القديمة - المغرب:

تعد مدينة فاس القديمة واحدة من أجمل الأماكن من نوعها في العالم والتي تتميز بطابعها العمراني والمعماري الذي يميزها عن غيرها من المدن التراثية العربية بما تضمه من الجمع بين الطابع العربي والأندلسي تمثل في ١٤٣ مسجد وسبع مدارس و ٦٤ نافورة أثرية، شكل رقم (٦).



شكل رقم (٦-ب): معالم المدينة التاريخية

شكل رقم (٦-أ): سور مدينة فاس القديمة



شكل رقم (٧): تخطيط مدينة فاس القديمة

وتتكون مدينة فاس من مدينتين متباينتين في التخطيط تم فصلهم بحزام أخضر عريض كدائق عامه حيث أنشأت المدينة الجديدة لإستيعاب النمو العمراني والسكاني لمدينة فاس القديمة والتي يختلف طابعها المعماري والعمراني عن المدينة القديمة التي تتميز بالتخطيط الإشعاعي، شكل رقم (٧)، الذي ينبع من مركز أنشئت حوله أهم المباني مثل مسجد القرويين ومجموعة من الساحات والمكتبة العامة وتتميز شوارعها بأنها منكسرة ومسقوفة وعلى جانبها محلات أسواق فاس القديمة والتي يعلوها المساكن التقليدية.

ويمكن ذكر أهم المحددات والسمات العمرانية لمدينة فاس القديمة كالتالي:

١- تشعب وضخامة الهيكل العمراني لمدينة فاس: حيث تضم ٣ وحدات عمرانية شبه منفصلة:

- المدينة القديمة (مدينة فاس الأصلية).
- المدينة الجديدة التي أنشأها الفرنسيون (دار الدبيغ).
- عين قادوس: مجاورة سكنية على أطراف المدينة يقطنها النازحون من القرى المجاورة في ظروف غير ملائمة.

٢- تركيز الخدمات حيث تحتوي مدينة فاس على المركز الرئيسي (مركز عدوة القرويين) والذي يحتوي على شبكة الأسواق والفنادق والمدارس. كما تحتوي المدينة على مركزان آخران هما مركز عدوة الأندلس ومركز فاس الجديدة، ويمتد النشاط التجاري عبر الشوارع الرئيسية بين الأبواب الرئيسية للمدينة.

٣- إنفصال المدينة عن الحياة الحديثة حيث تم وضع قوانين بناء تلزم بإستخدام الطابع القديم في أرجاء المدينة القديمة وفرض نشاط محدد في المدينة القديمة. وتشمل أهم المشاكل التي تهدد المدينة في النقاط التالية:

- ١- هجرة الصفوة من المدينة وهجرة القرويين إليها وتغير الهيكل الإجتماعي للمدينة.
- ٢- تدهور الأنشطة السكانية وعدم توفير متطلبات الحياة الحديثة.
- ٣- تصاعد عدد السكان والسيارات داخل أسوار المدينة.
- ٤- ظهور البناء بإستخدام الصفيح حيث بلغت نسبة البناء غير القانوني ٢٠%.
- ٥- تقسيم الدور الفخمة والتراثية إلى وحدات سكنية صغيرة.
- ٦- تدهور عدد كبير من معالم مدينة فاس لعدم توظيفها توظيفا جيدا.
- ٧- ظهور الورش والمصانع داخل المدينة القديمة.
- ٨- تفكك قطاع التجارة وتدهور الصناعات التقليدية.

مشروع الحفاظ العمراني على مدينة فاس القديمة:

- مكان وتاريخ المشروع: مدينة فاس القديمة - المملكة المغربية.
- بدأ التنفيذ عام ١٩٨٩م.
- الجهات المنفذة والداعمة: وزارة الثقافة المغربية بالتعاون مع باقي الوزارات المعنية.

للمشروع:

■ إدارة مجلس مدينة فاس القديمة بالتعاون مع اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الثقافي باليونيسكو .

■ هيئة أدير فاس Ader- Fas (وكالة إزالة العشوائيات والتجديد بمدينة فاس).

■ منظمة اليونسكو - مجموعة الدول المانحة.

■ الحكومة المغربية.

■ بنك موندリアル - تمويل مشروع إعادة تأهيل مدينة فاس التابع لبرنامج أدير فاس.

■ إنشاء المنطقة الشرقية الجديدة بالمدينة لإستيعاب الهجرة الريفية المستمرة وتقليل التضخم السكاني بالمدينة القديمة.

■ تحديد حركة المرور بحيث لا تخترق أسواق المدينة سوى في قليل من الطرق ذات النهايات المغلقة.

■ مشروعات الحفاظ على البيئة الطبيعية كترميم المساجد والمدارس بإعادة الحياة الوظيفية إليها بعد أن تحولت إلى مجرد مزارات أثرية.

■ ترميم الفنادق وتنظيم الأسواق ودور الدباغة وبناء مدرسة للمحافظة على الفنون والصناعات التقليدية والحرفية التي تلقى إهتمام السائحين.

■ إعداد الكوادر القادرة على صيانة وترميم المباني التاريخية.

■ تنفيذ مشروعات لترميم العناصر الهامة بالمدينة وإعادة تنسيق المناطق المحيطة بها.

■ تخطيط شبكة ممرات المشاة والحفاظ على المناطق الخضراء المفتوحة بالمدينة.

■ تحديد أماكن لإنظار السيارات خارج المنطقة التاريخية وربطها بشبكة ممرات المشاة.

■ إنشاء مباني حديثة بدلا من المباني المنهارة ودراسة واجهاتها بحيث تتجانس مع الطابع العام للمدينة.

■ نقل الورش والمصانع إلى خارج أسوار المدينة للحد من تأثيرها الضار على المباني التاريخية.

■ إقامة ثلاثة مشروعات نموذجية في مجال الإسكان.

■ إعادة استخدام المنطقة التاريخية ومبانيها لتساير متطلبات العصر الحديث كعناصر ترفيهية وثقافية وسياحية.

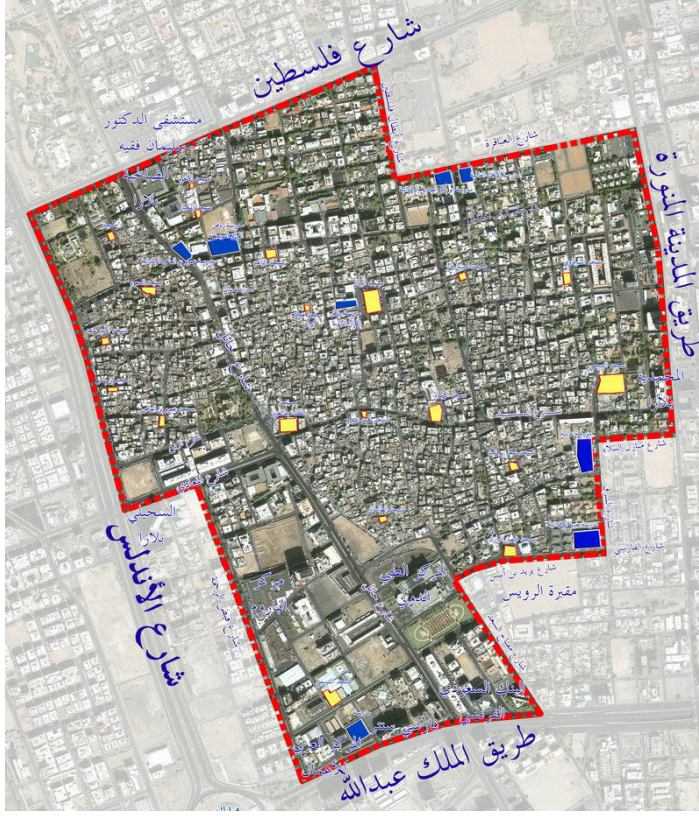
مصادر تمويل المشروع:

برنامج المشروع:

٣-٣ الحفاظ على مدينة جدة القديمة - المملكة العربية السعودية:

عرفت جدة منذ نشأتها كميناء لمكة المكرمة يعود تاريخها لأكثر من ثمانية قرون قبل الإسلام . وقد خططت شوارع جدة القديمة على شكل حارات وأزقة تنتهي إلى ساحات فسيحة عند المساجد، شكل رقم (٨)، وقد أقام الناس الحانات التجارية شمال وغرب هذه الحارات، كما تجمعت في الجنوب والغرب مستودعات البضائع ومخازن الحبوب لسد احتياجات القوافل، وأقيمت الأسواق العامة على طول طريق القوافل والممرات المؤدية والموازية له.

وبنيت بيوت جده القديمة من المواد المحلية كالحجر المنقبي والأخشاب والطين وارتفع بعضها إلى ٣٠ متر تميزت بمنازلها وحلولها المعمارية التي تناسب طبيعة المنطقة المناخية، شكل رقم (٩).



شكل رقم (٨-أ): تخطيط مدينة جدة وأهم المساجد بها



شكل رقم (٩): الطابع المعماري
لمنازل مدينة جدة القديمة



شكل رقم (٨-ب): الحارات والأزقة بمدينة
جدة القديمة

وتتشكل أهم المحددات والسمات العمرانية لمدينة جدة القديمة كالتالي:

١- تقع مدينة جدة القديمة داخل سور يحيط بها من كل الجوانب كما هو الحال في معظم المدن القديمة بنهائ حسين الكردي أحد أمراء المماليك.
٢- قسمت مدينة جدة القديمة داخل السور إلى أربعة أحياء إكتسبت أسماءها طبقاً لموقعها الجغرافي داخل المدينة أو شهرتها بالأحداث التي مرت عليها.

٣- تقع في المدينة دار آل نصيف الشهير الذي يعبر عن حقبة تاريخية من حقبة تطور الفن المعماري الحجازي القديم، ويعود بناء البيت إلى عام ١٨٧٢م وتم الانتهاء منه ١٨٨١م وزادت أهميته بعد نزول الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود على ضيافة صاحب البيت عام ١٩٥٢م، شكل رقم (١٠).

٤- تحتوي جدة على أسواق تراثية شهيرة إكتسبت أهميتها من حجم الإقبال الذي كانت ولاتزال تشهده من قبل السائحين أو سكان المدينة، شكل رقم (١١).

٥- تتمركز مباني جدة الثرية القديمة في منطقة البلد جنوب جدة ومن أشهرها والتي لاتزال قائمة حتى اليوم دار آل نصيف ودار آل جمجوم والمسجد الشافعي ومدرسة الفلاح، شكل رقم (١٢).



شكل رقم (١٢): موقع أهم مساجد مدينة جدة القديمة

شكل رقم (١١): سوق البدو الشهير - مدينة جدة القديمة

شكل رقم (١٠): بيت آل نصيف

وتتمثل أهم المشاكل التي تهدد المدينة في التالي:

- ١- تهدم العديد من بيوت جدة القديمة بعد أن هجرها سكانها الأصليين، شكل رقم (١٣).
- ٢- إحتراق العديد من المباني الأثرية نتيجة الإهمال والهجرة، شكل رقم (١٤).
- ٣- إزالة السور المحيط بالمدينة القديمة عام ١٩٤٧م بعد اتساع الرقعة العمرانية للمدينة ولم يتبقى منه الآن سوى برج واحد فقط.



شكل رقم (١٤): إحتراق المباني الأثرية بمدينة جدة القديمة

شكل رقم (١٣): تهدم بيوت مدينة جدة القديمة

مشروع الحفاظ العمراني على مدينة جدة القديمة:

مكان وتاريخ المشروع: مدينة جدة القديمة التي كانت تقبع داخل سورها في مساحة كيلو متر واحد قبل أن

يزال عام ١٩٤٧م.

بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٦٧م عندما شعرت أمانة جدة بالخطر الداهم على

المدينة بعد تعرض مساحات واسعة من المدينة للهدم والإزالة.

■ أمانة مدينة جدة.

الجهات المنفذة والداعمة:

المرحلة الأولى:

برنامج المشروع:

■ إدخال الخدمات الأساسية بالمنطقة.

■ رصف الممرات والطرق والباصات بالجرانيت والرخام وإنارة المنطقة وتوزيع

المقاعد للإستراحة بالساحات العامة وإنشاء نوافير ذات طابع تقليدي.

المرحلة الثانية:

- إعداد قائمة وصفية بالمباني التراثية التي يجب الحفاظ عليها.
- تشجيع أصحاب الدور القديمة لترميم دورهم والإشراف على العمليات للتأكد من النتائج والحرص على عدم المساس بالعناصر الأساسية المدرجة في القائمة.
- تكوين فريق للترميم من الحرفيين لترميم الدور العامة التابعة للأمانة حتى يكون نموذجا يحتذى به.
- تشجيع رجال الأعمال لشراء بعض هذه الدور وتحويلها إلى مواقع خدمات عامة.
- إختيار المواد المستخدمة في الصيانة والترميم بعد التأكد من نتائجها الجيدة وقدرتها على التحمل.
- الأخذ في الإعتبار المحافظة على النسيج الأصلي للمنطقة دون خدش هذا النسيج بالطرق السريعة أو الشوارع الخاصة بالسيارات.
- دراسة مواقف السيارات حول المنطقة ومراعاة أن يكون دخولها منظما ومخصصا فقط لأهالي المنطقة ولايسمح بدخول السيارات العامة.
- الإهتمام بالمظهر العام للمباني الحديثة بحيث تكون متناسقة مع المباني القديمة.

٣-٤: الحفاظ على مدينة القاهرة الفاطمية - جمهورية مصر العربية:

قام بتأسيسها جوهر الصقلي قائد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله لتكون مقرا للخلافة الإسلامية الفاطمية في مصر، ولم يكن عند تأسيسها سوى بستان الأخشيد (الكافوري) ودير يعرف بدير العظام (مكانه الآن جامع الأقمر) وحصن صغير يعرف بقصر الشوق، ويبعد هذا الموقع عن مجرى النيل بحوالي ٢ كم، وتزخر بالعديد من المباني الأثرية الهامة حتى وقتنا الحاضر، شكل رقم (١٥).



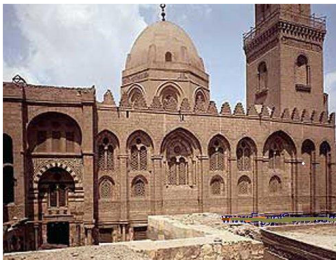
شكل رقم (١٥-ج): بوابة خان الخليلى



شكل رقم (١٥-ب): بوابة النصر



شكل رقم (١٥-أ): بوابة الفتوح



شكل رقم (١٥-و): السلطان قلاوون



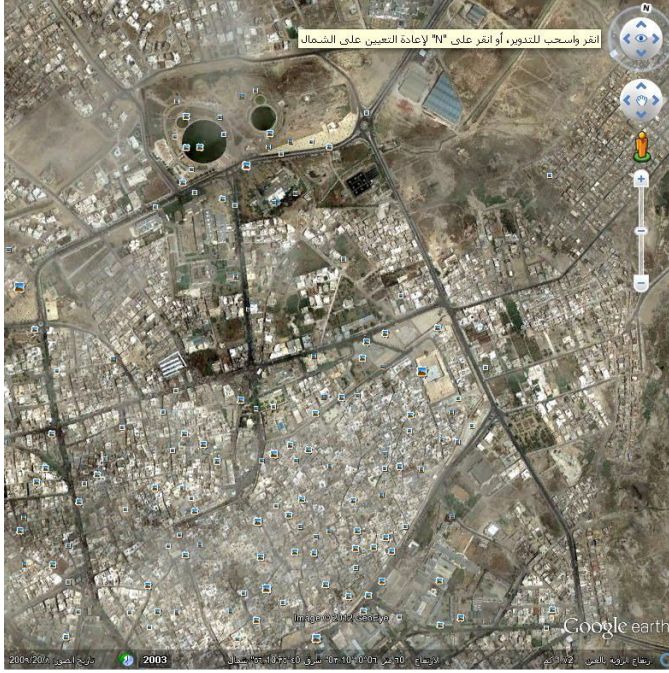
شكل رقم (١٥-هـ): بيت السحيمي



شكل رقم (١٥-د): خان الخليلى

- تحويل شارع المعز لدين الله إلى مسار خاص للمشاة فقط.
- العمل على توظيف المداخل والمخارج الرئيسية لمنطقة الساحة بنشاط مميز ذو طابع بصري خاص.

٣-٥ الحفاظ على مدينة القيروان - تونس:



تقع مدينة القيروان على بعد ١٥٠ كم جنوب مدينة تونس العاصمة، شكل رقم (١٧)، وأصبحت عاصمة في القرنين التاسع والعاشر الميلادي عندما تحولت إلى مدينة باهرة ومركزا للأبحاث ونشر المعرفة والفكر، حيث أصبحت زاخرة بالعديد من المعالم التاريخية الهامة والدالة على ذلك العصر، شكل رقم (١٨).

شكل رقم (١٧): تخطيط وموقع مدينة القيروان

وتتشكل أهم المشاكل التي تواجه المدينة في النقاط التالية:

- ١- تداعي معالمها الأثرية.
- ٢- زحف الهجرة الريفية عليها مما غير من طبيعة الحياة بها وبالتالي وجهها المعماري.



مسجد عقبة بن نافع



نافورة الأغالبة



سور مدينة القيروان

شكل رقم (١٨): المعالم التاريخية لمدينة القيروان

مشروع الحفاظ العمراني على مدينة القيروان:

- مكان وتاريخ المشروع: مدينة القيروان - تونس.
- تاريخ بدء المشروع ١٩٧٩م.
- رابطة إنقاذ مدينة القيروان والتي تم إنشاؤها عام ١٩٧٧م.
- الجهات المنفذة والداعمة:

- مصادر تمويل المشروع:**
- استخدام الدخل من السياحة لتمويل أعمال الحفاظ والترميمات.
 - استخدام المواد الأصلية وفنون البناء والمواد المحلية لعمليات الترميم طبقا لميثاق فنيسيا.
- برنامج المشروع:**
- صيانة أهم مباني ومعالم المدينة التي تمثلت في: أسوار المدينة - الأبراج الكبرى والمتوسطة - المدرسة الغريانية - سوق المراحل - مقام سيدي القريري - جامع الباي - الجامع المعلق - جامع الأنصار - الأسواق القديمة - بركة الأغالبة.
 - إتجاه خطة الصيانة إلى رفع معماري دقيق للمدينة بكل تفاصيلها ثم رفع المعالم التاريخية وترميمها حسب الأهمية وألوية الصيانة وفك الأجزاء المتداعية وإعادة تدعيم الأساسات الرخوة ثم تركيب المبنى على هيئته الأصلية.
 - تجميع القطع الأثرية المنقولة بهدف تكوين متحف للحضارة والفنون.
 - إصلاح وترميم العديد من الأماكن المقدسة والمباني الدينية فضلا عن الساحات الملحقة بها.
 - تطوير الخبرة والتجربة المكتسبة في البرنامج وإتاحتها للملاك الخاصين لإصلاح وتطوير وترميم ممتلكاتهم.
 - استخدام المواقع التي تم ترميمها كأماكن جذب للزوار لخدمة سكان المدينة.

٤- دراسة المقارنه التحليليه لحالات الدراسه بمشاريع الإرتقاء والحفاظ:

من دراسة التجارب السابقه يمكننا التوصل إلى بعض نقاط القوه الإيجابيه ونقاط الضعف السلبيه، كما تم إيضاها من خلال جدول رقم (٣)، بحيث يمكن إعتبارها من الوسائل الفعاله في تقييم تجارب الحفاظ والإستفاده من التجارب المماثله القادمه.

جدول رقم (٣): أهم نقاط القوه الإيجابيه ونقاط الضعف السلبيه بتجارب الحفاظ:

م	المشروع	نقاط القوه الإيجابيه	نقاط الضعف السلبيه
١	الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة	■ نجاح في تحسين الخدمات وتوفير الشروط الصحيه. ■ وقف تدهور الظروف المعيشية في أحياء المدينة القديمه. ■ وعي الإداره يساعد على الحفاظ على الطابع المعماري للمدينه. ■ إستغلال خبرات السكان المتوارثه في الترميم والصيانة وحبهم الفطري للجمال والتجديد. ■ إدراك أهمية الحفاظ التاريخي دون التأثير على الحياه في المدينة وبحيث تكون كل أعمال الحفاظ والتأهيل مشروطه بهذا الهدف.	■ نقص التقنيه اللازمه والتدريب والمساعدة للوكالات المحليه أدى إلى تقليص دورها. ■ عدم التنسيق في حالة إشترك عدة سلطات ووزارات أدى إلى بعض المشكلات وطول الفتره الزمنيه اللازمه للتنفيذ. ■ السماح بالزياده السكانيه بالمناطق التراثيه بالمدينه.

٢	الحفاظ على مدينة فاس القديمة	■ وجود هيئة رسمية مسئولة عن إنقاذ المدينة والحفاظ عليها وفر التنسيق اللازم بين الجهات المختلفة العاملة بالمشروع. ■ توفير الإستشارة للمشاريع العامة التي لها ارتباط بالحفاظ على المدينة الأصلية	■ عدم سن قوانين بناء خاصه بالمدينه التاريخيه تختلف عن باقي المدينه. ■ السماح بالهجره الريفيه المستمره والتضخم السكاني بالمناطق التراثيه. ■ عدم توفر العمال المتخصصه من أهالي البلد لإشراكهم فيها. ■ الحاجه إلى إعداد كوادر خاصه لصيانة المباني بعد الترميم.
٣	الحفاظ على مدينة جدة القديمة	■ الإستعانة بالخبرات العربية في مجال الترميم. ■ البدء بترميم الدور العامة التابعة للأمانة والأوقاف حتى تكون نموذجا يحتثيه الأهالي. ■ تشجيع رجال الأعمال لشراء بعض الدور وتحويلها إلى مواقع خدمات عامة. ■ الإهتمام بالمظهر العام للمباني الحديثة بحيث تكون متناسقة مع المباني القديمة.	■ هجرة السكان الأصليين. ■ السماح بإزالة السور المحيط بالمدينه. ■ عدم توافر قائمه وصفيه بالمباني التراثيه. ■ عدم سن قوانين تحافظ على المباني التراثيه من الهدم والإزالة. ■ التنفيذ بدأ بعد تعرض مساحات واسعه من المدينه للهدم والإزالة.
٤	الحفاظ على القاهرة الفاطمية	■ أهمية الإهتمام بالبنية التحتية للمنطقة يساهم في الحفاظ عليها. ■ إستغلال الدخل السياحي كأحد المصادر الرئيسية لتغطية تكاليف الصيانة. ■ الإهتمام بالنسيج العمراني ككل أحد اوامل الناجحة للإرتقاء بالمناطق التراثية. ■ أهمية إستغلال وتوفير مسارات المشاة للحفاظ على الطابع العمراني من التدهور والإستخدامات غير المرغوبة بالمناطق التاريخية.	■ تدهور البنية التحتية. ■ السماح بوجود الإستعمالات غير الملائمه لطبيعة المنطقة. ■ عدم توعية السكان الوعي الكافي للحفاظ المستمر على المنطقة. ■ الحاجه إلى النهوض بالمستوى السكاني للمنطقة. ■ إعادة بناء الأراضي الفضاء وتأثيره السلبي على نسبة المناطق المفتوحة. ■ السماح بالتلاحم المباشر بين المنطقة التراثيه والمحيط بها.
٥	الحفاظ على مدينة القيروان	■ أهمية تطوير الخبرات والتجارب المكتسبة من المبادرات والموارد المحلية وتكوين مرجعية دائمة للملاك بعد إنتهاء المشروع. ■ شمولية أعمال الترميم حافظ على طابع المدينة وجذب اهتمام السكان لاستفادتهم المباشرة من مشروع الحفاظ. ■ إعادة إستخدام المواقع المرممة فيما يجذب	■ الحاجه إلى الرفع المعماري الدقيق للمنطقة. ■ عدم الحد من زحف الهجره الريفيه على المنطقة. ■ عدم سن قوانين للحد من طبيعة الحياه بالمنطقة.

		الزوار ويوفر الخدمات المحسنة لسكان المدينة. ■ يضع برنامج الحفاظ نموذجاً ممتازاً لتكيف نسيج حضري قائم مع مقتضيات الحياة العصرية.	
--	--	---	--

٥- توصيات الدراسة البحثية:

- ١- بدأ الإهتمام بتوفير التعاون الدولي في مجال الحفاظ على التراث منذ عام ١٩٤٥ م من خلال برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (UNESCO) والذي بدأ نشاطها الفعلي في الستينات.
- ٢- تعكس السياسات التي تتبعها الدول المختلفة في مجال الحفاظ على التراث العمراني بها صورة حقيقية للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه الدول.
- ٣- للهيئات الرسمية أكبر الأثر في مشاريع الإرتقاء في أعمال التنسيق والتسهيلات بين الأطراف المشاركة في المشروع.
- ٤- وجود مشاكل إجتماعية عمرانية وسياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفقدان التعاطف الجماهيري مع المباني التراثية ومن ثم مشاريع الحفاظ بها.
- ٥- وجود تصنيف وتسجيل واضح للمباني التراثية يساعد على الحفاظ عليها.
- ٦- إعطاء أهمية متساوية للمبنى الأثري والنطاق المحيط من خلال التشريعات يساعد على الحفاظ الكامل على النطاقات التراثية.
- ٧- إعادة إستخدام المباني التراثية في أغراض تخدم المجتمع وتوفر الفائدة المباشرة له يؤدي إلى إهتمام المجتمع بمشاريع الحفاظ والإرتقاء.
- ٨- ضرورة الإستعانة بالتمويل الخارجي من المنظمات الدولية العاملة في مجال الحفاظ في حالة قصور موارد الدولة عن الإيفاء بالمتطلبات المالية لمشاريع الإرتقاء والحفاظ.
- ٩- توفير التمويل اللازم لا يقتصر على عملية الحفاظ بل يشمل توفير التمويل اللازم لعمليات التشغيل والصيانة.
- ١٠- أهمية النسيج الحيوي للنطاقات التراثية بالمدينة التاريخية باعتبارها مسكن للنشاط الإنساني المعاصر.
- ١١- الإستعانة بالخبرات والخبراء الأجانب كان سمة أغلب مشاريع الإرتقاء العربية رغم وجود خبرات عربية موازية لها تم الإستعانة بها في مشاريع قليلة مثل مشروع الحفاظ على جدة القديمة.
- ١٢- مشاريع الحفاظ على نطاقات عمرانية كبيرة مثل الأحياء أو المدن القديمة بأكملها تحتاج إلى ميزانيات هائلة للتنفيذ مما يؤدي إلى إعتداد بعض الدول العربية على تمويل المنظمات الدولية إضافة إلى توفير الخبرة والإستشارة أيضاً.
- ١٣- الإهتمام بالنطاق المحيط والبنية التحتية للمنطقة له الدور الرئيسي في عمية الحفاظ المتكاملة.
- ١٤- ضرورة إدراك أهمية الحفاظ التاريخي على النطاقات التراثية دون التأثير على نمط الحياة في النطاق وبما يضمن تكيف النسيج الحضري القائم مع متطلبات الحياة الحديثة.

٦- التوصيات العامة:

- ١- الإهتمام بتفعيل دور الهيئات والمنظمات العالمية والمعنية تجاه الحفاظ على المناطق التراثية بالدول المختلفة، وضرورة الالتزام الإستمراري بأداء هذا الدور.
- ٢- وجود آلية لتطوير المفاهيم المستخدمة وتطبيق المفاهيم الحديثه عند التعامل مع الحفاظ على المناطق التراثية، خاصة في داخل المدن القائمة والمتاخمة للمناطق التراثية.
- ٣- ضرورة وجود الرؤية المستقبلية لسياسات الحفاظ لضمان إستمرارية دورها مع المناطق التراثية بمرور الزمن.
- ٤- أهمية تبادل المعلومات والخبرات والمعارف بين المنظمات المعنية بالحفاظ على التراث العمراني محليا وعالميا.
- ٥- تحليل التجارب الناجحة ضمانا لتطوير ثقافة عملية الحفاظ على الموروث التراثي ونقل خبرته العلمية والتعليمية للأجيال المتعاقبة.
- ٦- الرؤية الشاملة للحفاظ تجمع ما بين الواقع والنظرة المستقبلية.

٧- قائمة المراجع:

١. أبو زيد راجح، التطوير المعماري والهندسي للمباني المختلفة، الإرتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، جدة، ١٩٨٦.
٢. أسامر زكريا أحمد، التقنيات المعاصرة في ترميم المباني الأثرية (دراسة تطبيقية على المباني الأثرية الإسلامية في مصر)، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. أشرف أبو العيون عبد الرحيم، تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيط تحقق استقرار الكيان العمراني للمدينة المصرية، بحث منشور، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٩.
٤. المركز الدولي للدراسات والصيانة والترميم للممتلكات الثقافية، المقر: روما - إيطاليا.
٥. أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، إعادة الإحياء العمراني كركيزة للإستدامة مع ذكر خاص لمناطق التراث العمراني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
٦. حماد محمد، تخطيط المدن الإنسانية عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.
٧. شحاته ابراهيم، القاهرة تاريخها ونشأتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١.
٨. صباح يحيوي، الأصالة في مشروعات الحفاظ المعماري والعمراني ودور المواثيق والتوصيات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٩. صفاء عبده، إشكالية الحفاظ على التراث في مواجهة التنمية العمرانية، المؤتمر الدائم للمعماريين المصريين، اتحاد المعماريين المصريين، المؤتمر التاسع، التراث المعماري والتنمية العمرانية، القاهرة، ١٩٩٩.
١٠. عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية التاريخية، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٢.
١١. علي غالب أحمد غالب ومعاذ أحمد عبدالله، تطور أساليب إدارة الترميم والحفاظ على الآثار الإسلامية في مصر، كتاب مؤتمر جامعة الأزهر، ٢٠٠٣.

١٢. عماد علي الدين الشربيني، دراسات في المدخل المتكامل لعمليات الصيانة والحفاظ العمراني / المهام والأدوار مع ذكر خاص لحالة القاهرة الفاطمية / ساحتي الأزهر والحسين، مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، ٢٠٠٤.

١٣. محمد أبو المحاسن عصفور، معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

١٤. محمود الألفي، فلسفة ترميم وإعادة تأهيل المنشآت التاريخية، المؤتمر العربي لترميم وإعادة تأهيل المنشآت، القاهرة، ١٩٩٨.

15. Amitai Etzioni, **Reconstruction: An Agenda**, Journal of Intervention and State Building, Volume 1, March 2007.
16. Bernard Feilden, **Conservation of Historic Buildings**, Butterworth and Co., LTD, England, 1982.
17. Gray Bridge, Sophie Watson, **A Companion to The City**, Blackwell Publishers Ltd, United Kingdom, 2003.
18. H. David, **Refurbishment and Upgrading of Buildings**, E & FN Spon, London, England, 2005.
19. J. Strike, **Architecture in Conservation – Managing Development at Historic Sites**, Routledge, London, 1994.
20. Robert Garland Thomson, **Authenticity and The Post-Conflict Reconstruction of Historic Sites**, CRM: The Journal of Heritage Steward Ship Home, Volume 1-8, 2008.
21. <http://whc.unesco.org/heritage.htm>.